

موجز سياسات ٢٨ تصميم أنظمة ديناميكية للمتابعة والتقييم للأسر البديلة للأطفال بالكفالة



يونيو ٢٠٢١

إعداد:
بسمة محمد
دينا رفاعي
هند أحمد
خديجة امبابي

تحت إشراف:
د. تشارلز ايسيان

نظرة عامة على النظام الحالي

الطفل الفضلى. فما يتم تصميمه حتى الآن نظام للمتابعة والتقييم يجمع بين جهود الزيارة المنزلية وأنشطة المتابعة والمراقبة الفاعلة الأخرى. يعتبر النظام الحالي غير فعال لأن بعض الأسر تنتقل من محل إقامتها دون إبلاغ الوزارة بينما ترى أسر أخرى أن الزيارات الدورية ما هي إلا إجراءات تدخلية إلى حد ما وليست لمصلحة الطفل الفضلى. يرى خبراء المتابعة والتقييم في أنظمة الأسرة البديلة أن الزيارة المنزلية هي نهج لا يمكن القضاء عليه تمامًا. وهذا يعني ضرورة البحث عن طرق بديلة مكتملة للزيارات المنزلية. تهدف هذه الورقة إلى استكشاف هذه البدائل بناءً على أفضل الممارسات الدولية وآراء أصحاب المصلحة المحليين.

تفرّق الحكومة المصرية بوضوح بين نظامي الوصاية القانونية وكفالة الأطفال الأيتام. فمنذ عام ٢٠١٨، تتبع وزارة التضامن الاجتماعي خطة متسقة لتزويد الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم والأيتام بأسر بديلة تعويصًا عن الرعاية السكنية في دور الأيتام ودور الحضانة. تحقيقًا لهذه الغاية، تعمل وزارة التضامن الاجتماعي على إدخال تعديلات على كل من قانون الطفل ونظام الرعاية البديلة الشامل في مصر والذي بدوره سييسّهل ويزيد من عدد الأسر الراغبة في كفالة اليتيم. وبمسبب المستشار القانوني للوزارة، فقد شهدت الوزارة زيادة في عدد الأسر التي تقدّمت بطلبات للكفالة خلال العامين الماضيين.

وعلى الرغم من ذلك، لا تزال قدرة الوزارة على متابعة هذه الأسر ودعمها محدودة وغير فاعلة ولاسيما عندما يتعلق الأمر بمعرفة ما يصب في مصلحة



ب. نقص الأخصائيين الاجتماعيين المهرة

كان نقص أعداد الأخصائيين الاجتماعيين المهرة مشكلة أخرى برزت في المقدمة. وفقاً لممثل وزارة التضامن الاجتماعي، فإن كل أخصائي اجتماعي مسؤول عن نحو ٤٠٠ أسرة. هذا يجعل الأخصائيين الاجتماعيين مثقلين بالأعباء التي تتجاوز طاقتهم. بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد لدى الأخصائيين الاجتماعيين الحاليين طرق تدريبية صحيحة ومناسبة للزيارة المنزلية من أجل ضمان سلامة الطفل عن طريق الملاحظة في حالة الشك، وتجنب التدخل في الحياة الخاصة في ذات الوقت. هناك مسألة أخرى أكد عليها أحد الوالدين؛ إلا وهي نقص المعرفة لدى الأخصائيين الاجتماعيين فيما يتعلق بالإطار القانوني والمؤسسي للأسر البديلة مثل معرفة الإجراءات اللازمة لاستصدار جواز سفر للطفل في حالة السفر.

ت. الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالكفالة

بسبب المعتقدات الاجتماعية والدينية، فلا يزال المجتمع المصري حتى الآن يتعلم مفهوم «الكفالة» ويتقبله، وليس نظام الكفالة فقط. من شأن هذه القضية أن تثبط عزيمة العديد من الأسر التي ترغب في الكفالة وتشعر بالقلق إزاء الكيفية التي سينظر بها المجتمع إليها. ولأن الأخصائيين الاجتماعيين هم جزء من المجتمع، فإنهم كثيراً ما يثبطون عزيمة الأسر التي ترغب في التقدم بطلب للتبني. إضافة إلى ذلك، رسمت وسائل الإعلام المصرية صورة سلبية للأطفال المكفولين ودور الأيتام لسنوات.

على الرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها وزارة التضامن الاجتماعي لتحسين نظام الرعاية البديلة في مصر، فلا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به عندما يتعلق الأمر بمتابعة وتقييم كل من الأسر الحالية والمحتملة. تبدي العديد من الأسر شعورهم بالتدخل والمراقبة من جانب الوزارة، ومن ناحية أخرى، يواجه الأخصائيون الاجتماعيون العديد من التحديات والصعوبات خلال هذه الزيارات. تُعد عدم كفاءة الأخصائيين الاجتماعيين، وقلّة الحوافز، وانخفاض الأجور، كلها من بين العديد من المشاكل التي تواجه الوزارة عندما يتعلق الأمر بمتابعة الأسر وتقييمها. ومع ذلك، فإن المشكلة الرئيسية في نظام المتابعة والتقييم الحالي هو أنه أكثر إشراقاً على الأسرة وليس داعماً لها. يتبلور الغرض من ورقة السياسة هذه في تحليل المخاطر التي تكتنف النظام الحالي مع التوصية بحلول بديلة تستند إلى أفضل الممارسات في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى تعليقات الأسر والأخصائيين الاجتماعيين وأصحاب المصلحة الآخرين.

أ. الأدوار الداعمة مقابل الأدوار الإشرافية

كانت مسألة الخصوصية من أكثر المشاكل المتكررة التي شددت عليها المنظمات غير الحكومية والأسر. هذه المشكلة تتراوح ما بين زيارة الأسر دون إشعار مسبق، وسؤال الجيران عن الأسرة والطفل، وزيارات المدرسة دون إبلاغ الوالدين. وعلى الرغم من أن دور الوزارة يكمن في ضمان عدم تعرّض الطفل لأي شكل من أشكال الإساءة، فإن ممارسة الدور الإشرافي لا يكون فاعلاً لدى تقييم الأسر. هناك مشكلة أخرى أبرزتها الأسر وهي الإفصاح والكشف عن المعلومات. في حين أن للطفل الحق في معرفة أنه تمت كفالته، فإن تقارير الأخصائيين الاجتماعيين التي تكشف عن حالة كفالة الطفل دون إبلاغ الأسرة أسفرت عن مشاكل في كثير من الأحيان بل وجعلت هذه الأسر مترددة في طلب المساعدة بشأن كيفية التعامل مع مسألة الإفصاح عن معلومات خاصة بها. لذلك، يجب أن يكون نظام المتابعة والتقييم لدى الوزارة داعماً للأسر في معرفة التحديات والصعوبات التي يواجهونها عند تربية الطفل بدلاً من التركيز فقط على المراقبة والتطفل.

سيكون دور الاخصائي الاجتماعي الحكومي على النحو التالي:

١. تدريب وقيادة المتطوعين في جميع أنشطة المشاركة مع الأسر البديلة.
٢. إدارة البيانات لجميع المعطيات ونتائج المتابعة المسجلة من خلال الاجتماعات والمشاركة مع الأسر البديلة وأطفالهم المكفولين.
- ب. سيشارك المتطوعون في عملية المتابعة والتقييم وسيتم تدريبهم بمعرفة المنظمات غير الحكومية المحلية، وسيكون هؤلاء المتطوعين من خريجي المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ويمكنهم العمل في الخدمة العامة لمدة عام واحد بعد التخرج.

المزايا والفوائد التي يحصل عليها المتطوعون:

١. الحصول على شهادة من وزارة التضامن الاجتماعي.
٢. إمكانية الاستفادة من تجربة خبرة جديدة في المتابعة والمتابعة للأسر البديلة.
٣. التدريب في الموضوعات الرئيسية مثل جمع البيانات وتحليلها وإجراء التقييمات.

٢. البديل ٢: الحد من الوصمة الاجتماعية

غالبًا ما تمثل الوصمة الاجتماعية المرتبطة بتبني الأطفال رادعًا يوجه العديد من الأسر الراغبة في أن تكون أسر بديلة. إن التردد نتيجة الخوف من الأحكام المجتمعية يمكن معالجته من خلال سلسلة من الإجراءات:

- أ. يمكن لوزارة التضامن الاجتماعي تنظيم حدث عام لجمع كل أصحاب المصلحة والمنظمات المعنية التي تدعم الأسر البديلة وتبني الأطفال. ومن خلال هذا الحدث، ستعلن وزارة التضامن الاجتماعي عن إطلاق حملة توعية تخدم القضية.
- ب. وجود وزارة التضامن الاجتماعي بصفها راعيًا وداعمًا لهذه الحملة من شأنه أن يشجع العديد من المنظمات على تولي زمام المبادرة، مما سيجذب الانتباه إلى المسألة المطروحة. على جانب آخر، يجب تعزيز التنسيق مع وسائل الإعلام والكيانات الدينية.

يمكن أن يكون لصفحة داعمة دور دعوي كبير مثل صفحة «يلا كفالة/كافل/دار الافتاء» التي تكون فاعلة في العمل على القضية.

لقد برزت خيارات السياسة الواردة في هذه الورقة نتيجة كل من الدراسة النظرية لأفضل الممارسات والتعليقات والملاحظات من أصحاب المصلحة؛ وقد تضمنت هذه الأخيرة بيانات نوعية تم جمعها من خلال مقابلات ودراسات استقصائية من ممثلي الحكومة والأسر البديلة والجهات الفاعلة الرئيسية المحتملة مثل المنظمات غير الحكومية المحلية النشطة، وهي الطريقة المتعارف عليها للحصول على بيانات دقيقة وعاكسة والتي يُعتمد عليها لإصدار التوصيات وجمع البيانات. في هذا السياق، أجريت مقابلة أولية مع أحد المسؤولين من وزارة التضامن الاجتماعي للحصول على معلومات أساسية حول التغييرات المطلوبة في السياسة لنظام المتابعة والتقييم. وفي مرحلة لاحقة، تم الحصول على البيانات من الدراسات الاستقصائية والمقابلات في سبيل اختبار جدوى البدائل المقترحة.

وفيما يتعلق بالنتائج المستمدة من استفساراتنا، فهي تشير إلى أن صعوبات تطبيق المتابعة والتقييم في الرعاية الأسرية البديلة مشكلة متعددة الأبعاد؛ وكثير من هذه الأبعاد متعلق بالمؤسسات والأسر.

١. البديل ١: زيادة عدد الاخصائيين الاجتماعيين المهرة

تم تحديد أمرين صعبين: عدم كفاءة الاخصائيين الميدانيين، وانخفاض الأجور. يمكن معالجة نقص المهارات بالدعوة إلى إشراك المنظمات غير الحكومية وأعضائها المتطوعين المهتمين والقادرين على المشاركة في عملية التقييم للأسر البديلة. يمكن تصميم الشراكة مع المنظمات غير الحكومية بحيث يعمل متطوعو المنظمات غير الحكومية في تدريب الاخصائيين الاجتماعيين الحكوميين على أداء الوظيفة، حيث يمكن للعاملين الحكوميين الاعتماد على هؤلاء المتطوعين لإجراء التقييمات والمشاركة في الزيارات الميدانية لفترة زمنية حتى يتعرف المتطوع على جميع الإجراءات ذات الصلة. يمكن تنفيذ هذا البديل من خلال مسارين من الإجراءات على النحو التالي:

- أ. صياغة وتطبيق معيار اختيار للاخصائيين الاجتماعيين الأكفاء وتعزيز مهاراتهم من خلال تدريب بناء القدرات لديهم بما يعزز قدراتهم على تنفيذ عملية المراقبة وقيادة المتطوعين بكفاءة.

٣. البديل ٣: نظام تقييم فعال ومتنوع

النظام الإلكتروني. يمكن تعيين أخصائي اجتماعي واحد لكل ٤٠ عائلة بديلة، ويكون مسؤولاً عن مراجعة الاستمارات التي تملأها الأسر كل شهرين.

ب. تنظيم اجتماعات افتراضية مع الأسر كل ربع سنة (كل ٣ أشهر).

ت. تنظيم زيارات ميدانية نصف سنوية (كل ٦ أشهر) لمنازل الأسر البديلة. ويجب تسجيل كل زيارة على نظام الإنترنت المشار إليه في النقطة ا.

ث. تنظيم زيارات مدرسية كل فصل دراسي بعد التنسيق مع إدارة المدرسة والأسرة والتأكد من توشي السرية أثناء الزيارة.

مشكلة التدخل والتطفل تثير غضب الأسر واستيائهم، مما يؤدي إلى تجنب التواصل مع الحكومة، فيجعل من الصعب إجراء عمليات المتابعة والمراجعات اللازمة. ويمكن مواجهة هذا التحدي من خلال إنشاء قنوات متنوعة للمتابعة والتقييم؛ وفيما يلي نقتراح أربع قنوات:

أ. نظام مباشر عبر الإنترنت يحتوي على بيانات أساسية لجميع الأسر البديلة بالإضافة إلى أدوات ونماذج التقييم اللازمة. يمكن للأسر تعبئة استمارات المتابعة عبر الإنترنت وإرسالها عبر

الخلاصة والتوصيات

المتابعة والتقييم. يمكن أيضاً إسناد تدريب الأخصائيين الاجتماعيين إلى منظمات غير حكومية متخصصة مثل «وطنية» و «فيس».

٤. توعية الرأي العام بقضايا الكفالة: يمكن القيام بذلك من خلال التعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة الإعلامية والمشاهير والشخصيات الدينية للتأثير في الرأي العام حول مسألة الكفالة. ونوصي بالتواصل مع القنوات التلفزيونية والإذاعية الشهيرة وكذلك البرامج الدينية لأنها تساهم في تشكيل الرأي العام.

٣. تنوع أدوات المتابعة والتقييم: في سبيل تقليل الزيارات المتكررة التي تنتهك خصوصية الأسر، يجب على الوزارة دراسة طرق بديلة لتسهيل عملية المراقبة. ويمكن القيام بذلك من خلال استخدام وسائل الإنترنت لتتبع الأسر وتنظيم اجتماعات ربع سنوية عبر الإنترنت مع الوالدين بدلاً من الاعتماد على الزيارات المنزلية فقط.

ترمي هذه الورقة إلى التحقيق في المشاكل والمسائل الحالية المحيطة بمتابعة وتقييم الأسر البديلة في مصر من أجل التوصية بالتدخلات والمقترحات الفعالة. وقد بيّنت الورقة أن المشاكل الرئيسية في النظام الحالي هي ثلاثة مشكلات: نقص عدد الاختصاصيين الاجتماعيين ونقص كفاءاتهم، ونقص الدعم للأسر الحالية والمحتملة، والوصمة الاجتماعية المرتبطة بالكفالة في مصر. على الرغم من هذه المشاكل، فقد كشفت الدراسة أيضاً عن وجود العديد من الفرص التي يمكن أن تساعد في معالجة هذه المشاكل. من بين هذه الفرص «الإرادة السياسية الحالية» التي تؤدي إلى تعزيز نظام الأسر البديلة، والذي بدوره يتسق مع رؤية الحكومة واستعدادها للقضاء على الطابع المؤسسي في الرعاية البديلة وإغلاق دور الأيتام بحلول عام ٢٠٢٥. من خلال وضع دليل إرشادي تفصيلي لوزارة التضامن الاجتماعي، تساعد المنظمات غير الحكومية في زيادة عدد الأسر ودعمها وتوفير صورة من صور المتابعة تجاه الأسر. وبناءً على هذه الجهود، فقد اقترحت هذه الورقة التوصيات التالية لوزارة التضامن الاجتماعي لتحسين كفاءة نظام المتابعة والتقييم للأسر البديلة:

١. تدريب متطوعين من المنظمات غير الحكومية وتوظيفهم لدعم الأخصائيين الاجتماعيين: أوصت الدراسة بتوظيف خدمات المتطوعين لدعم عمل الأخصائيين الاجتماعيين الحاليين. هذه بدوره سيساعد في معالجة مشكلة نقص أخصائيي

«جميع المراجع الأكاديمية المشار إليها في هذا الموجز يمكن الرجوع إليها في ورقة السياسات»
ملتقى السياسات العامة - كلية الشؤون الدولية و السياسات العامة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة

<https://gapp.aucegypt.edu/public-policy-hub>